

Distr.: General
8 November 2012
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولاً - المقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية المنوطة بها كل أربعة أشهر. ومدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٥٧ (٢٠١٢)، ولاية البعثة حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وطلب إليّ أن أدرج في تقاريري معلومات مستكملة عن الجوانب التالية: تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين؛ وجداول زمنية لنشر جميع عناصر البعثة؛ وتشكيل القوات؛ ومعايير البعثة في تنفيذ الولاية؛ ودعم منظومة الأمم المتحدة لمهام بناء السلام؛ والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في التصدي للتهديد الذي يشكّله جيش الرب للمقاومة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن هذه المسائل والتطورات التي جرت في جنوب السودان منذ تقريري المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/486) ويتضمن الأحداث التي وقعت حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - احتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية الأولى لاستقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ تحت شعار "توطيد السلام والوحدة، وتعزيز التنمية". وفي تلك المناسبة، جدد الرئيس سلفا كير التزام حكومته بمكافحة الفساد وتقليص حجم الحكومة في ظل مناخ التقشف السائد. وأعرب أيضاً عن أمله في أن تتحسن عرى العلاقات مع السودان. وجرى الاحتفال في خضم توقعات متباينة: في حين أن البلد يتلمس طريقه وسط أوضاع اقتصادية صعبة ناجمة عن توقف إنتاج النفط، وعن الغموض الذي يلف الحالة الأمنية على طول الحدود مع السودان، فقد بدا أن الجهود الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في ولاية جونقلي قد أحرزت تقدماً.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - ومع ذلك، لم تحجب تلك التحديات بالكامل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الحكومة الانتقالية، واعتمدت تشريعات بالغة الأهمية. ووقع الرئيس مشروع قانون الانتخابات الوطنية ليصبح قانوناً في ٦ تموز/يوليه، وتبعاً لذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات، وبدأت اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور عملها في آب/أغسطس. وفي ١٠ تموز/يوليه، على النحو الذي يقتضيه قانون الأحزاب السياسية، بدأ الرئيس مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية، تحت رعاية منتدى قيادات الأحزاب السياسية، بشأن إنشاء مجلس الأحزاب السياسية، الذي سيكون مسؤولاً عن تسجيل الأحزاب السياسية وتنظيمها. واتفقت الأطراف على تشكيل مجلس يتألف من تسعة أعضاء. وواصل الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، استعراض قواعده وأنظمتها وهيكله الداخلية، في حين بدأت الأحزاب السياسية الأخرى الأعمال التحضيرية للوفاء بمتطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية.

٤ - وانتهت الفترة المشمولة بالتقرير نهاية إيجابية تقتضي تفاؤلاً حذراً، بالتوقيع، في ٢٧ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، على اتفاقات بين جنوب السودان والسودان بشأن جملة أمور منها النفط، وأمن الحدود، والتجارة، وحقوق مواطني كل بلد في البلد الآخر. ورغم الآراء المتباينة المعرب عنها بشأن الاتفاقات في المناقشة الجارية بين بعض قطاعات مجتمع جنوب السودان، فقد حظيت بالقبول عموماً وأقرها رسمياً مجلس وزراء جنوب السودان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، خلال جلسة طارئة للبرلمان، افتتحت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صوتت الجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات بأغلبية ساحقة لصالح التصديق على الاتفاقات. كما ألغى البرلمان قراره بوقف إنتاج النفط.

إنشاء المؤسسات الوطنية

٥ - بدأ المكتب الوطني للإحصاءات، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأعمال التحضيرية لأول تعداد وطني للسكان والمساكن تقرر إجراؤه مبدئياً في شباط/فبراير ٢٠١٤ ويتوقع أن تبلغ تكلفته نحو ١٠١,٧ مليون دولار.

٦ - وأقرّت الجمعية الوطنية التشريعية ١١ تشريعاً رئيسياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي: قانون الاعتمادات؛ وقانون تعديل الضرائب؛ وقانون اللاجئين؛ وقانون اتفاقية جنيف؛ وقانون معهد التدريب القانوني؛ والقانون الوطني للاتصالات؛ وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وقانون المصارف؛ وقانون القطع الأجنبي؛ وقانون لجنة السلام والمصالحة؛ وقانون التعليم العام. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد التجمع البرلماني النسائي بالجمعية التشريعية الوطنية دستوره في ٢٧ تموز/يوليه.

٧ - وفي ولايتي شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية، زادت حدة التوتر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين الهيئات التنفيذية والهيئات التشريعية للولايات، مع محاولة الهيئات التنفيذية عرقلة مهام الرقابة بإقالة رؤساء جمعيات الولايات بطريقة مخالفة للدستور من مناصبهم. وتدخل مجلس الولايات في إحدى الحالات، وقرر إعادة المسؤولين المخلوعين إلى مناصبهم. وفي حالة أخرى، توصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حل سياسي. وتؤكد هذه التطورات أهمية الجهود الجارية الرامية إلى بناء مؤسسات تقوم على احترام سيادة القانون.

تدابير مكافحة الفساد

٨ - في ١٦ تموز/يوليه، أصدر مراجع الحسابات العام تقارير عن بيانات لحكومة جنوب السودان المالية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وكشفت التقارير عن وقوع مخالفات كبيرة في العديد من المجالات، بما في ذلك تجاهل الإجراءات المتعلقة بالإنفاق، وضعف الرقابة التشريعية، والافتقار إلى الشفافية في حساب الإيرادات. ووزارة العدل بصدد النظر في مشروع قانون يمكن لجنة مكافحة الفساد من إجراء محاكمات في قضايا الفساد بصورة مستقلة. وحدد رئيس الجمعية، في البيان الذي أدلى به في افتتاح الدورة الثالثة للجمعية التشريعية الوطنية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الخطوات التي اتخذتها الهيئة التشريعية من أجل مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء أندية لمكافحة الفساد في جميع الولايات؛ واتخاذ إجراءات ضد الوزارات التي تتحمل نفقات بطريقة لا تتفق مع قانون الاعتمادات؛ وإنشاء سلطة مركزية للمشتريات وإنشاء مكتب وطني لمكافحة الفساد؛ والقضاء على ممارسة تخصيص المركبات الحكومية.

ثالثاً - الحالة الاقتصادية

٩ - في ١٨ تموز/يوليه، وفي ضوء استمرار توقف استخراج النفط، أقرت الجمعية التشريعية الوطنية، ميزانية تقشفية تهدف إلى الحد من النفقات الصافية بنسبة ٣٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويزداد اعتماد الميزانية التقشفية على الضرائب والرسوم الجمركية والمصادر الخارجية، من قبيل القروض وامتيازات الموارد الوطنية. وقد تضاعفت تقريباً الإيرادات غير النفطية، التي كانت تمثل نسبة ٢ في المائة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١١، وتم تشديد الرقابة على الإنفاق، ولكن العجز الكبير في الميزانية ما زال قائماً. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، نفذت وزارة المالية والتخطيط الوطني برنامج اقتراض داخلي بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون جنيه من جنيهاات جنوب السودان (زهاء ١٢٠ مليون دولار

أمريكي بأسعار السوق) لتغطية جزء من الفجوة في الميزانية. ولا تزال الجهود المبذولة لسد الفجوة المتبقية عن طريق موارد مالية خارجية مستمرة.

١٠ - وتسبب تخفيض العلاوات السكنية للموظفين والتأخر لمدة شهر واحد في دفع المرتبات منذ تموز/يوليه إلى إحساس كبير بالقلق وبعض الاحتجاجات. والآن قد خفت حدة الحالة نوعاً ما، وقد تم، في أواخر أيلول/سبتمبر، دفع جميع أجور القطاع العام في تموز/يوليه.

١١ - وكان لتدابير التقشف التي نفذت أثر في ميزانيات الولايات بما أن ما نسبته ٤٠ في المائة من المنح الإجمالية التي تدفعها الحكومة المركزية إلى الولايات، في إطار السياسات الجديدة، ستخصص الآن على أساس السكان مع توزيع النسبة المتبقية البالغة ٦٠ في المائة بالتساوي على الولايات العشر. وستخفض هذه السياسة الجديدة بقدر كبير من الإيرادات المخصصة لبعض الولايات. وأبلغ عن شكاوى متعلقة بتخفيضات المنح من ولايات غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال وأعلى النيل والوحدة.

١٢ - وأدى النقص في العملات الأجنبية إلى انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان، المحدد رسمياً بقيمة ٢,٩٥ مقابل دولار الولايات المتحدة، إلى مستوى قياسي بلغ ٥,٦٠ مقابل دولار واحد في نهاية تموز/يوليه، رغم أن استئناف إنتاج النفط المرتقب والتوافر المحدود لجنيه جنوب السودان أديا إلى ارتفاع الجنيه إلى ما يتراوح بين ٤,٠٠ و ٤,٣٠ مقابل دولار واحد في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، أفاد مكتب الإحصاءات الوطنية أن أسعار السلع الاستهلاكية لم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ تموز/يوليه، في أعقاب الارتفاع الكبير في النصف الأول من العام.

١٣ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن صندوق النقد الدولي أن جنوب السودان أصبح مؤهلاً للاستفادة من القروض التي يقدمها الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، مما يتيح للبلد طلب الاستفادة من تسهيلات الصندوق للتمويل بشروط ميسرة. وتخضع هذه الاستفادة لبرنامج يقوم صندوق النقد الدولي بوضعه حالياً ولموافقة مجلسه التنفيذي. وفي الوقت نفسه، يعتزم الصندوق، بدعم من الجهات المانحة الرئيسية، تنفيذ مبادرة لبناء القدرات مدتها ثلاث سنوات في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، يمولها صندوق استئماني بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

رابعاً - المسائل الإقليمية

١٤ - العلاقات بين جنوب السودان والسودان - أبدت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بوادر انفراج، مع حضور ممثلين من السودان في الاحتفالات التي أقامها جنوب السودان بمناسبة السنة الأولى من الاستقلال وتبادل البلدين لسفيريهما. واستؤنفت الرحلات

الجوية التجارية بين الخرطوم وجوبا، وبعد التوقيع على اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر أعلن السودان عن إعادة فتح الحدود البرية والنهرية والاستئناف الفوري للتجارة في السلع الغذائية على حدود الدولتين. وأطلق السودان أيضاً سراح ١٩ أسير حرب من جنوب السودان. بيد أن كل طرف ظل يتهم الطرف الثاني بدعم مليشيات عميلة، واشتكى جنوب السودان من انتهاكات السودان لمجاله الجوي.

١٥ - **العلاقات الخارجية والدبلوماسية** - انضم جنوب السودان إلى منظمة الجمارك العالمية، وقدم طلب العضوية في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأقام كذلك علاقات دبلوماسية مع فنلندا، مما رفع عدد البلدان التي يقيم معها علاقات دبلوماسية إلى ما يزيد على ٤٠ بلداً.

١٦ - **التعاون بين البعثات** - واصلت البعثة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتصدي لتهديد أنشطة جيش الرب وتأثيرها، بتقديم دعم لوجستي محدود لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في يامبيو. وتقدم أيضاً الدعم اللوجستي، في جنوب السودان، لعمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والدعم الإداري إلى مكاتبها في رمبيك، وواو، وجوبا.

خامساً - الحالة الأمنية

١٧ - تتصل المجالات الأساسية المثيرة للقلق على الصعيد الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التوترات في مناطق رئيسية على طول الحدود مع السودان؛ وتواصل أنشطة الميليشيات المتمردة في ولايتي أعالي النيل والوحدة؛ وغارات متفرقة لنهب الماشية؛ وظهور تحديات أمنية جديدة، بما في ذلك هجمات أتباع زعيم المتمردين، ديفيد ياو ياو، على الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ولاية جونقلي؛ وتدفق أعداد كبيرة من الماشية والرعاة المسلحين إلى ولاية وسط الاستوائية من ولاية جونقلي.

الحالة على طول الحدود مع السودان

١٨ - ظلت الحالة الأمنية على طول الحدود مع السودان مستقرة نسبياً، ولكن متوترة. وعلى النحو الذي أُبلغ به مجلس الأمن عملاً بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، تلقت البعثة ادعاءات بوقوع هجمات عبر الحدود ضد وحدات القوات المسلحة لجنوب السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، وكذلك هجمات على مجتمعين زراعيين في ولاية أعالي النيل. ولا يتسنى للبعثة أن تؤكد هذه الحوادث بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة. وتعذر على البعثة أيضاً التأكد من حوادث انتهاك المجال الجوي التي أبلغت عن وقوعها القوات

المسلحة لجنوب السودان والسلطات المحلية في ولايات الوحدة وأعالي النيل وواراب. ومع ذلك، رصدت البعثة طائرة من طراز أنتونوف مجهولة الهوية ألقت عدداً من الطرود في مقاطعة بيبور بولاية جونقلي. وتدعي القوات المسلحة لجنوب السودان أن الطائرة سودانية وأنها أعادت إمداد جماعة ميليشيات متمردة في المنطقة. وفي شمال بحر الغزال أيضاً، لاحظت البعثة وجود ست حفر ناجمة عن قصف جوي ادّعى أن القوات المسلحة السودانية قامت به وأبلغت عنه القوات المسلحة لجنوب السودان في ٢٠ تموز/يوليه، وقد أصيب خلاله مدنيان. وادّعى السودان أن الهجوم الجوي وقع داخل أراضيه.

جماعات الميليشيات المتمردة

١٩ - أشرت، في تقريرتي السابق (S/2012/486، الفقرة ٢٨)، إلى أن جماعتين متمردتين أصدرتا بياناً صحفياً في ١٥ نيسان/أبريل ذكرتا فيه أن السيد ديفيد ياو ياو، وهو متمرد من قبيلة الموري، تم تعيينه قائداً عاماً لقوات الميليشيات المتمردة في ولاية جونقلي. وواصلت الجماعة المتمردة، أي الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان، الادعاء بوجود تحالف للجماعات المتمردة، يشمل الجماعة نفسها والجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وديفيد ياو ياو، وداك كويث، مدعي النبوة من قبيلة اللو نوير. بيد أن البعثة لم تستطع تأكيد هذه الصلات. غير أن العناصر الموالية لديفيد ياو ياو قامت، منذ ذلك الحين، بشن هجمات على المدنيين في ولاية أعالي النيل، وعلى مواقع للقوات المسلحة لجنوب السودان في ولاية جونقلي.

٢٠ - وفي مقابل العنف القبلي الذي جرى في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عندما هاجم عدد يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ من شباب قبيلة اللو نوير المسلحين المجتمعات المحلية لقبيلة الموري، فإن التهديد الرئيسي الحالي للمدنيين في محلية البيبور يتمثل في الوقوع وسط النيران المتبادلة بين القوات المسلحة لجنوب السودان، وجماعة ميليشيات ياو ياو المتمردة. وقد وضعت البعثة خططاً للطوارئ من أجل حماية المدنيين وهي بصدد تطبيق طائفة من إجراءات تخفيف الآثار.

٢١ - وعقب مناوشات في بارموش بايام بمحلية أولانق في ولاية أعالي النيل نشبت في ١١ تموز/يوليه، حيث هاجم شباب من الموري المرتبطين بجماعة ياو ياو تجاراً من اللو نوير، وقع هجوم الجماعة الرئيسي الأول ضد القوات المسلحة لجنوب السودان في ٢٢ آب/أغسطس في منطقة ليكوانقول بولاية جونقلي. وأكدت القوات المسلحة لجنوب السودان مقتل ٢٤ جندياً، وإصابة ١٤ بجروح. وادّعى أن عدداً أكبر بكثير من الجنود قد أصبّحوا في عداد المفقودين. وبعد ذلك، طوال شهر أيلول/سبتمبر، شنت الجماعة هجمات متفرقة استهدفت مخيم القوات المسلحة لجنوب السودان في ليكوانقول. وتفيد

التقارير بأن بعض شباب المورلي المسلحين الذين أفلتوا من عمليات نزع سلاح المدنيين التحقوا بميليشيات ياو.

٢٢ - وتلقت البعثة رسالة خطية، في ١٦ أيلول/سبتمبر، قيل إنها من ديفيد ياو ياو تحمل إنذارا للأمم المتحدة بمغادرة محلية بيبور في غضون ٤٨ ساعة وإلا سيتم إجبارها على المغادرة. ومع ذلك احتفظت البعثة بقاعدة عمليات في بلدة بيبور، وظل العنصر العسكري للبعثة في مخيم الدوريات الذي طالما أقام به في ليكوانقول، رغم التحديات المتمثلة في توصيل الإمدادات للمخيم.

٢٣ - ورغم أن هجمات ميليشيات ياو ياو ركزت بشكل رئيسي على ليكوانقول، فقد هاجمت جماعته قمر ك في ٢٠ أيلول/سبتمبر لكن القوات المسلحة لجنوب السودان تمكنت من صدّها. وأفادت التقارير بوقوع مزيد من الاشتباكات في قمر ك يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، ويومي ٣ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت القوات المسلحة لجنوب السودان بأنها أجرت عملية عسكرية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر تمكنت خلالها من إزاحة عناصر ياو ياو من قمر ك. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قتل جنديان من جنوب السودان، على أطراف بلدة بيبور على يد عناصر تابعة لياو ياو حسيما تشير التقارير. وفي المنطقة نفسها، أفادت التقارير بأن القوات المسلحة لجنوب السودان ردت بإطلاق النار على بعض المدنيين فقتلت واحدا منهم.

٢٤ - ونتيجة لأنشطة الميليشيات المتمردة هذه، نزح معظم سكان ليكوانقول وقمر ك إلى مناطق أكثر أمنا، كما غادر عدد منهم أيضا بلدة بيبور. وفي إطار الجهود المستمرة لمواجهة التهديد المتمثل في جماعة ياو ياو، منحت الحكومة الأولوية للجهود السياسية، بالاشتراك مع زعماء المورلي والسياسيين والشباب. وقد اجتمع مفوض محلية بيبور، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وعدد من أعضاء جمعية الولاية والجمعية الوطنية، ب ٤٠ من زعماء المورلي، الذين وافقوا على التواصل مع الشباب في محاولة لاحتواء الموقف وإقناعهم بعدم الانضمام إلى الميليشيات. ومع ذلك يمكن أن ينضم شباب المورلي، الذين أفلتوا من حملة نزع الأسلحة، والذين لا يثقون في عملية المصالحة بين القبائل ويخشون من انتقام القوات المسلحة لجنوب السودان، إلى جماعة ديفيد ياو ياو. وقد وجه مفوض محلية بيبور رسالة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ديفيد ياو ياو، عن طريق وفد من زعماء القبائل، يجدد فيها عرض الرئيس بالعفو العام عن جميع أفراد الميليشيات المتمردة الذين يسلمون أنفسهم. لكن ديفيد ياو ياو لم يرد بعد. وربما تختار القوات المسلحة لجنوب السودان، في الوقت المناسب، التعامل مع جماعات الميليشيات المتمردة عسكريا.

٢٥ - وقد زارت ممثلي الخاصة بور وبيور يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر لمناقشة الوضع مع حاكم الولاية ووزرائها وأعضاء هيئتها التشريعية ومفوض محلية بيبور والمجتمع المدني، كما فعل ذلك سفيرا الاتحاد الأوروبي والنرويج في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأفاد الحاكم بأن الحالة الأمنية، قبل الهجمات، كانت قد تحسنت بفضل جهود السلام التي بذلت مؤخرا وإطلاق عملية نزع أسلحة المدنيين في آذار/مارس.

التراع بين القبائل

٢٦ - حققت الجهود التي تبذلها الحكومة لمواجهة العنف بين القبائل في ولاية جونقلي، من خلال عملية نزع أسلحة المدنيين والتي بدأت في آذار/مارس بالتوازي مع عملية سلام أهلية بدأت في نيسان/أبريل، مكاسب مبشرة، بينما واجهت العديد من العقبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان العنف القبلي المتبادل الذي دام طويلا، والذي أزهق أرواح آلاف المدنيين في عام ٢٠١١، قد توقف تقريبا منذ بدء العمليتين، وكننتيجة جزئية أيضا لقدم موسم الأمطار. ثم تحسنت الاتصالات بين القبائل المتضررة، واستؤنفت تجارة الماشية، وقام زعماء جميع القبائل في جونقلي (الأنواك والدينكا والجي والكاشيو واللونير والموري) بزيارات توعية مشتركة لجميع المحليات؛ ومن خلال التعاون مع الزعماء المحليين والسلطات في المحليات تم إطلاق سراح عدد كبير من الأطفال المختطفين وبعض النساء المختطفات وعادوا إلى ديارهم. وتراجعت بشكل ملحوظ حالات العنف والغارات الفتاكة الواسعة النطاق التي كانت تستهدف سرقة الماشية. وتمت عمليات نشر للشرطة الدائمة وعناصر القوات المسلحة لجنوب السودان بغية حماية العديد من المجتمعات المحلية المتروعة السلاح. وفي خطوة مشجعة أخرى، بادر حاكم ولاية جونقلي باتباع نهج جديد، يستند إلى قرارات المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٢، يضمن عودة المئات من رؤوس الماشية المسروقة من الموري في قرية كوتشار بحلول أيلول/سبتمبر.

٢٧ - وأصبح الانخفاض النسبي في معدلات الجريمة المسلحة وتزايد الاستقرار الناجم عن عملية نزع أسلحة المدنيين والتعبئة من أجل السلام التي أعقبت المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي، مهددا بسبب عودة ميليشيات ياو ياو إلى الظهور من جديد، وزيادة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب بعض العناصر غير المنضبطة في القوات المسلحة لجنوب السودان أثناء عملية نزع أسلحة المدنيين في محلية بيبور، وعودة شباب الموري مسلحا من إثيوبيا إلى جونقلي، والافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي. وثمة خطر كبير يتمثل في أن الزيادة الأخيرة في حوادث الإغارة لسرقة الماشية، والتي تنسب إلى ميليشيات ياو ياو، ضد القبائل التي تقطن المناطق المتاخمة

لحلية بيبور، فضلا عن المخاوف من هجمات شباب المورلي ضد المجتمعات المحلية الأخرى التي نُزع سلاحها، يمكن أن تؤدي كلها إلى إعادة التسلح واستئناف العنف الفتاك بين القبائل. وقد خصص صندوق إنعاش جنوب السودان، الذي تشترك الحكومة في إدارته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أموالا للجنة التنفيذ التي أنشأها الرئيس في نهاية المؤتمر الجامع للسلام في جونقلي، وقدمت لها البعثة دعما لوجستيا. وسيطلب إبقاء عملية المصالحة فيما بين القبائل على الطريق الصحيح، إرادة سياسية دؤوبة واتباع نهج سلمي في عملية نزع أسلحة المدنيين. وسيطلب أيضا التزاما كبيرا من جانب الحكومة، إلى جانب الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، لتعزيز سيادة القانون وسلطة الدولة، وتقديم ثمار السلام التي طال انتظارها للقبائل المتضررة، ومن هذه الثمار على سبيل المثال تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية.

٢٨ - وقد استمرت في المنطقة المضطربة التي تضم ثلاث ولايات هي الوحدة والبحيرات وواراب غارات متفرقة لسرقة الماشية عبر حدود الولايات، ونجحت دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان والقوات المسلحة لجنوب السودان في بعض الحالات في اعتراض المغيّرين. بيد أن مؤتمر السلام بين الولايات الثلاث المزمع عقده ما زال معلقا. وكان العنف القبلي قد اندلع في شهر تموز/يوليه الماضي في ولاية البحيرات بين عشيرتين من عشائر الدينكا متناحرتين منذ زمن طويل في محلية كوييت، مما أدى إلى مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ٢٠ بجراح.

٢٩ - وقد أوجد تدفق قطعان كبيرة من الماشية والرعاة المسلحين من ولاية جونقلي على ولايتي وسط وغرب الاستوائية مخاوف من إمكانية انتشار العنف القبلي في ولايات الاستوائية المسالمة عادة. وتواصل الحكومة الوطنية وحكومات الولايات الجهود الرامية إلى حل هذه المسألة.

٣٠ - وأثارت الغارات الأخيرة لسرقة الماشية عبر الحدود بين ولايتي جونقلي وشرق الاستوائية المخاوف أيضا من حدوث نزاع قبلي بين المورلي في ولاية جونقلي والتوبوزا في ولاية شرق الاستوائية. لكن اتخاذ إجراء في الوقت المناسب من قبل القوات المسلحة لجنوب السودان، التي تتبعت المغيّرين من ولاية جونقلي، وتدخل حاكم ولاية شرق الاستوائية وزعماء القبائل ومفوضي المحليات وقيادات الكنيسة ساعد في تخفيف حدة التوترات.

نزع أسلحة المدنيين

٣١ - أتمت القوات المسلحة لجنوب السودان عملية نزع أسلحة المدنيين في معظم محليات ولاية جونقلي باستثناء بيبور وأكوبو. وهناك تهرب العديد من الشباب المسلح من عمليات نزع الأسلحة، عن طريق العبور إلى إثيوبيا. ومن المتوقع أن يعودوا مع بداية موسم الأمطار

في حزيران/يونيه. وكانت عملية نزع الأسلحة قد أجريت في مراحلها المبكرة بشكل طوعي وسلمي إلى حد كبير، باستثناء عدد قليل من حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تم الإبلاغ عنها وجمع ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ قطعة سلاح من جميع أنحاء ولاية جونقلي. واعتباراً من شهر حزيران/يونيه، تم التركيز في عمليات نزع أسلحة المدنيين على محلية بيبور التي جمعت منها كميات أسلحة أقل من المحليات الأخرى. وفي شهر تموز/يوليه، تلقت أفرقة الحماية المتكاملة تقارير عن اتباع القوات المسلحة لجنوب السودان نهجا متشددا خلال عملية جمع الأسلحة في بعض أجزاء المحلية. وزادت بدرجة كبيرة مزاعم حدوث حالات انتهاكات لحقوق الإنسان في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس، على النحو المبين في الفقرات ٥٣ إلى ٥٦ من هذا التقرير.

٣٢ - وقامت البعثة بإبلاغ القوات المسلحة لجنوب السودان بانتظام بأي مزاعم عن حدوث انتهاكات خطيرة، ودعت مختلف مستويات التسلسل الهرمي في القوات المسلحة إلى العمل مع القادة المعنيين. وفي ٦ آب/أغسطس وجه مفوض محلية بيبور رسالة إلى القوات المسلحة، دعا فيها إلى وقف مؤقت لعملية نزع السلاح. وأكد مجدداً في اجتماعاته مع البعثة دعمه لعملية نزع السلاح وأقر بأثرها الإيجابي المبدئي، لكنه اقترح منح الأولوية لمواجهة تهديدات ميليشيات ياو ياو، يمكن بعدها استئناف عملية نزع الأسلحة. وأكدت القوات المسلحة لجنوب السودان على أهمية استكمال عملية نزع الأسلحة في المحلية، نظراً لأن وقفها في منتصف الطريق يمكن أن يدفع القبائل التي تم نزع أسلحتها في المحليات المجاورة إلى إعادة التسلح. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أصدرت البعثة بياناً صحفياً دعت فيه إلى اتخاذ إجراء فوري لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة. وأصدرت منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية أيضاً في وقت لاحق بيانات علنية في هذا الشأن.

٣٣ - وأبلغت القوات المسلحة لجنوب السودان البعثة بأنها تواصل نشر قضاة عسكريين لرصد سلوك القوات المسلحة طوال عملية نزع الأسلحة وأنها اتخذت تدابير لمعالجة الحالات المبلغ عنها. ووفقاً لما ذكرته القوات المسلحة، فقد ألقى القبض على ١٣ جندياً لصلتهم بتلك الانتهاكات؛ وتم سحب وحدة لضلوعها فيها. وتمت الاستعاضة عن بعض كبار القادة العسكريين الذين يشرفون على عملية نزع الأسلحة في البلد، في حين نشر ضباط كبار من المورلي للمشاركة في قيادة العملية. واستمر تدريب القوات المشاركة في العملية على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتباراً من آب/أغسطس، تباطأت عملية نزع الأسلحة، حيث عطلتها التحديات اللوجستية وأنشطة الميليشيات المتمردة.

سادسا - تنفيذ ولاية البعثة

٣٤ - في ١٧ آب/أغسطس، أطلعت ممثلي الخاصة مجلس الوزراء على إنجازات البعثة في السنة الأولى وأبلغته بتمديد ولايتها. وواصلت المشاركة، مع نائب الرئيس ريك مشار، في رئاسة الآلية التي تجمع بين البعثة والحكومة والمعنية بتنفيذ ولاية البعثة. وأنشأت البعثة أيضا فريقا استشاريا يتألف من شخصيات بارزة والأطراف المعنية الرئيسية في مجتمع جنوب السودان. ويقدم الفريق تعليقات وتوصيات تتعلق بأداء البعثة ويساعد في نشر رسائل موجهة إلى عامة الناس بشأن العمل الذي تضطلع به.

توطيد دعائم البعثة

٣٥ - تتألف البعثة من ٧٦٩ موظفا دوليا، و ٣٦٩ ١ موظفا وطنيا، و ٣٤٥ من متطوعي الأمم المتحدة، مع معدلات شواغر تصل إلى ٢٤ في المائة و ١٦ في المائة و ٣٨ في المائة على التوالي. وقد أدى التأخر في تشييد البنية التحتية الأساسية في المحليات إلى عرقلة نشر الموظفين. وتعطل الإنشاء المزمع لـ ٣٥ قاعدة دعم للمحليات خلال ثلاث سنوات من بدء أعمال البعثة بسبب القدرات الهندسية المحدودة، وتأخر وصول الأصول الناتجة عن تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٣٦ - وللبعثة الآن وجود دائم أو مؤقت في ١٣ محلية (هي الناصر وملوت ومريدي وراجا ونيمولي والرناك وبيبور وأكوبو وتورالي وقوك مشار وكويتا وإيزو وبيرو). وقد منحت الأولوية لسبعة مواقع (ميوم وباريانق وطمبرة ومير ومالولكون وكدوك وبونج) خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وقد دعت الحاجة إلى استخدام الموارد الهندسية غير الكافية أصلا من أجل إنشاء قواعد دعم المحليات وبناء الطرق وتوسيع المكاتب التسعة في الولايات. وقد استخدمت القدرات الهندسية المحدودة لتطوير ١٠ قواعد لعمليات السرايا وتوسيع سبعة مدارج للطائرات، وكلها مهام يجري القيام بها في الوقت الحاضر. وبناء عليه، فالقدرات الهندسية للبعثة مستغلة إلى أقصى حد. ومن ثم قررت البعثة تمديد فترة إنشاء ٣٥ قاعدة دعم للمحليات لتصبح خمسة أعوام بدلا من ثلاثة.

العنصر العسكري

٣٧ - اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ قوام العنصر العسكري ٦ ٦٥٩ فردا من القوام المأذون به البالغ ٧ ٠٠٠ فرد، وهو يتألف من ٩ ٩٣٢ ٤ فردا من قوات المشاة و ١ ٣٠٠ عنصر من العناصر الممكنة للقوات و ١ ٨٦ ضابطا من ضباط الأركان و ١ ٤١ من ضباط الاتصال العسكري. وتتوقع البعثة أن تبلغ الحد الأقصى المعتمد

لقواتها بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. وقد تم الانتهاء من إجراءات ضم الوحدات الجديدة القادمة من رواندا وكمبوديا ومنغوليا ونيبال واليابان. وأذنت جمهورية كوريا بنشر سرية هندسية من المتوقع أن تصل خلال الأشهر القادمة. ونظرا لعدم وجود ما يكفي من البنى التحتية في المواقع المقرر أن تنتشر فيها كتيبتا المشاة المنغولية والنيبالية اللتان وصلتا حديثا، فقد لزم الاستمرار في نشرهما في مواقع مؤقتة. وتتواصل الجهود الرامية إلى الحصول على طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات.

عنصر الشرطة

٣٨ - اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ قوام عنصر الشرطة ٥٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٩٠٠ فرد. وتتوقف الزيادات الإضافية على بناء قواعد دعم المحليات. وقد استمر مستشارو شرطة الأمم المتحدة في العمل مع دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان في عواصم الولايات العشر وفي ٢٣ محلية، ينقلون إليهم المهارات من خلال تقديم المشورة والتوجيه والتدريب. واستمرت شرطة الأمم المتحدة أيضا في دعم عمليات فرز وتسجيل جميع العاملين بدائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث تم حتى الآن تسجيل ٢٢٨ ٤٧ فردا منهم. وقد وقّعت البعثة مذكرة تفاهم مع دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، تستمر بموجبها في تنظيم دورات تدريبية رسمية لـ ٨٧٦ ضابط شرطة في مجالات القيادة والتحقيقات الجنائية ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة.

٣٩ - وتنشئ الشرطة الوطنية وحدات حماية خاصة للنساء والأطفال في جميع الولايات العشر. وقد أنشأت أيضا وحدة حماية دبلوماسية وفرت البعثة التدريب لها. وفي مركز تدريب الشرطة في الرحاف، يقدم ضباط شرطة الأمم المتحدة المساعدة على تصميم المناهج الدراسية وتوفير التدريب في قاعات الدراسة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، تخرجت الدفعة الأولى من ضباط الشرطة الوطنية من المركز. وفي الوقت نفسه، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الشرطة الوطنية فيما يتعلق بإعداد التقرير الوطني لإحصاءات الجريمة الذي يشمل الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٢ والذي صدر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

القدرات النهرية

٤٠ - كما ورد في تقريرتي السابق (S/2012/486، الفقرة ١٠٣)، فقد أجرت كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالأمانة العامة تقييما في شهر أيلول/سبتمبر لتحديد مدى إمكانية تعزيز تنقل أفراد البعثة، عن طريق نشر أصول لاستكشاف شبكة أنهار

جنوب السودان. وأكد التقييم أن مثل هذه القدرات ضرورية لتعزيز إمكانية وصول البعثة إلى المواقع الهامة.

٤١ - وأوصى التقييم بأن تتبع البعثة نهجا تدريجيا من أجل بلوغ مستوى الإمكانيات المطلوب. وفي البداية، ستقوم البعثة بتعظيم استخداماتها في المواقع ذات الأخطار المتدنية للزوارق الصغيرة التابعة لوحدتها العسكرية ولفريق الأمم المتحدة القطري. وستسعى البعثة لاقتناء زوارق تجارية سريعة متعددة الاستخدامات وسفينة إنزال في الأجل المتوسط. وستتضمن المرحلة الثالثة استعراضا مفصلاً للعمليات النهرية الحالية وتحليلاً لإمكانية تعديل القدرات في الأجل الطويل، بما في ذلك إمكانية إسهام الدول الأعضاء بمعدات. ويلزم اتباع هذا النهج التدريجي لأنه يجب إجراء تقييم شامل للإمكانيات اللوجستية والتقنية وغيرها من الإمكانيات المتاحة للبعثة من أجل استيعاب الإمكانيات الإضافية. وقد أنشأت البعثة فرقة عمل معنية بالتنقل للإشراف على تنفيذ هذا النهج.

المشاريع السريعة الأثر

٤٢ - سمح التوظيف الاستراتيجي للمشاريع السريعة الأثر الذي قامت به البعثة من أجل تقديم دعم الأمم المتحدة المتكامل لتوفير خدمات أساسية ملموسة على مستوى المحافظات بحني نتائج أولية عندما أخذت المياه الجارية تتدفق في يروول (ولاية البحيرات) وفي تورالي (ولاية واراب). وتركز مشاريع أخرى على إعادة بناء المدارس التي تضررت من أعمال العنف القبلي في ولاية جونقلي.

حماية المدنيين

٤٣ - واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الهادفة لحماية المدنيين. وتحدد هذه الاستراتيجية خمسة حالات ذات أولوية ستطبق فيها البعثة ولايتها المتعلقة بالحماية، وهي: الحوادث التي تقع في المناطق الحدودية التي يتضرر منها المدنيون؛ وأنشطة الميليشيات المتمردة؛ والعنف بين القبائل؛ والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون خلال العمليات الأمنية، بما في ذلك نزع سلاح المدنيين؛ وأنشطة جيش الرب. ويقوم الفريق العامل المعني بحماية المدنيين، الذي يُمثل فيه فريق الأمم المتحدة القطري، بتنسيق الردود على التهديدات التي يتعرض لها المدنيون على نطاق منطقة البعثة. وشرعت البعثة أيضا في تنفيذ الوحدات التدريبية المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني المتصلة بحماية المدنيين.

٤٤ - واتخذت البعثة عدة تدابير لتعزيز ولايتها المتصلة بحماية المدنيين في ولاية جونقلي. وقدمت البعثة الدعم للحكومة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي لتنفيذ مبادرات المصالحة، من خلال المشاركة السياسية الهادفة إلى وضع حد لدائرة النزاع وإنهاء الإصابات في صفوف المدنيين في الولاية. وبينما أشرفت الحكومة على هذه العملية، اضطلعت البعثة بدور الشريك المساند والنشط. وشاركت البعثة أيضا في أنشطة حماية المدنيين من خلال تحاورها مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بترع سلاح المدنيين، بما في ذلك من خلال توجيه نظر القوات المسلحة لجنوب السودان إلى بلاغات تلقتها الأفرقة المتكاملة للبعثة عن عدم الانضباط في صفوفها. وقامت البعثة أيضا بإعداد خطط طوارئ لتعزيز وجودها وتعزيز حماية المدنيين في الأماكن المعرضة لهجمات تشنها عناصر من ميليشيات ياو ياو.

حماية الأطفال

٤٥ - نظمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة دورة تدريبية لما يزيد على ٢٠٠٠ من الجنود بغية إذكاء الوعي بخطة العمل المنقحة المشتركة بين القوات المسلحة والأمم المتحدة بشأن تسريح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، إضافة إلى تقديم الدعم على إعداد وحدات تدريبية بشأن حماية الطفل. وقد أنشأت القوات المسلحة وحدة خاصة لاستعراض حالات الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال المبلّغ عنها.

٤٦ - وتم تحديد هوية ٥٠ فتى مجندين في القوات المسلحة، وقد قامت مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتسجيل وتسريح ٢٨ منهم. ولا يزال ٢٢ فتى آخرين في انتظار التسريح. وقامت الأمم المتحدة بالتعاون مع وحدات حماية الطفل التابعة للقوات المسلحة بتفادي وقوع حالتين جديدتين لتجنيد الأطفال في مراكز التجنيد. وانخفض عدد المدارس التي تحتلها القوات المسلحة من ١٥ إلى واحدة، ويمثّل ذلك إنجازا بارزا. ويُنظر حاليا في هذه الحالة المتبقية.

العنف الجنسي/حماية المرأة

٤٧ - قامت البعثة بتنظيم دورة تدريبية بشأن العنف الجنسي والجنساني المتصل بالتراعات لفائدة القوات المسلحة في ولاية أعالي النيل في آب/أغسطس، ولفائدة لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر. وقام مستشارو حماية المرأة أيضا بالتنسيق مع قسم حقوق الإنسان بالبعثة في رصد مزاعم بارتكاب جرائم عنف جنسي في ولاية جونقلي (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه).

العدالة والسجون

٤٨ - اتخذت الحكومة المزيد من الإجراءات لتعزيز القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون. وبناء على طلب من رئيس القضاء، ساعدت البعثة على بلورة مفهوم المحاكم المتنقلة لمعالجة مشكلة تراكم القضايا، ولتقليص الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز وزيادة الفرص المتاحة للجوء إلى القضاء. وأنشئت محاكم خاصة في ولاية البحيرات للنظر في القضايا الناجمة عن المنازعات القبلية وغارات نهب الماشية.

٤٩ - وتجري وزارة العدل مشاورات مع المؤسسات الوطنية المختصة لبلورة سياسات وإدخال إصلاحات مؤسسية من أجل التصدي للاعتقالات والاحتجازات التعسفية، ولتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي أثناء ذلك، ومن أجل مساعدة الحكومة على وضع حد للاحتجاز التعسفي المطول، ساعدت البعثة على إجراء استعراضات منتظمة للقضايا التي أعيدت إلى المحاكم الابتدائية، مع التركيز على قضايا الأحداث والنساء، ونظمت دورة تدريبية لموظفي الاتصال في المحاكم وموظفي السجون وضباط الشرطة.

٥٠ - وأبرمت إدارة السجون الوطنية مذكرة تفاهم مع دائرة السجون بأوغندا بشأن التعاون المشترك، تتضمن برنامجاً لتدريب الموظفين. وساعدت البعثة على تدريب الموظفين وصياغة أنظمة السجون وإتاحة خيارات للاستفادة من برامج الرقابة الأهلية وإقامة عمليات تدقيق داخلي.

٥١ - وساعدت البعثة القوات المسلحة على صياغة توجيهات بشأن الانضباط العسكري والإجراءات العسكرية، ودرّبت المدعين العامين والقضاة العسكريين من القوات المسلحة على القانون الإجرائي والقانون العسكري وحقوق الإنسان وإقامة العدل. وفي آب/أغسطس، رافقت البعثة عناصر من القوات المسلحة أثناء الزيارات التي أجروها إلى جميع منشآت الاعتقال العسكرية في جنوب السودان للتحقيق في ظروف السجون ووضع المساجين، وهي تساعد القوات المسلحة على بلورة أول خطة عمل متصلة بالسجون العسكرية.

٥٢ - وتزداد أهمية الدور الذي تضطلع به البعثة على مستوى التنسيق بين الجهات الفاعلة والجهات المعنية في مجال سيادة القانون. وعلى وجه الخصوص، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم منتديات بشأن سيادة القانون على مستوى الولايات، ترأسها ممثلون عن الحكومة. وإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة النقاش، في إطار فريقها العامل المعني بالاحتجاز التعسفي المطول، حول وضع خطة استراتيجية متكاملة ومتعددة الجوانب للبعثة تشمل مقترحات بشأن الإصلاحات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة في هذا المجال.

حقوق الإنسان

٥٣ - كانت انتهاكات حقوق الإنسان في المراحل الأولى من عملية نزع سلاح المدنيين، بما في ذلك في معظم أجزاء ولاية جونقلي، محدودة كما هو مبين في هذا التقرير. إلا أنه بين ١٥ تموز/يوليه و ٢٠ آب/أغسطس، حققت البعثة في انتهاكات متصلة بعملية نزع سلاح المدنيين في محلية بيبور، وسجلت البعثة الادعاءات التالية: جريمة قتل واحدة؛ و ٢٧ حادثة تعذيب أو سوء معاملة، مثل الضرب ومحاكاة الإغراق؛ و ١٢ جريمة اغتصاب؛ وست محاولات اغتصاب؛ وثمانين قضايا بشأن أفراد يُزعم أن القوات المسلحة احتجزتهم لعدة أيام. وقد اعتمدت القوات المسلحة تدابير للنظر في هذه الادعاءات ولكنها فشلت صراحة نطاق الادعاءات الذي ذكرته البعثة في نشرتها الصحفية التي أصدرتها في ٢٤ آب/أغسطس. وقامت مديرية القضاء العسكري بمتابعة بعض القضايا. وفضلا عن ذلك، لم تُنفذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة العلني عن حوادث العنف بين القبائل في ولاية جونقلي الذي نُشر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. واللجنة التي أنشئت في آذار/مارس للتحقيق في الظروف المحيطة بأعمال العنف التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم تبدأ عملها بعد. وتُجري لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان حاليا مناقشات مع الحكومة لتوسيع نطاق ولاية اللجنة، ليشمل التحقيق في الانتهاكات التي يُدعى أنها ارتكبت أثناء عملية نزع سلاح المدنيين.

٥٤ - وتواصل البعثة، بما يتسق مع ولايتها المتصلة بحقوق الإنسان، تنظيم دورات تدريبية وتوجيهية بشأن حقوق الإنسان، أو المشاركة في هذه الدورات، لفائدة أجهزة إنفاذ القانون وسلك القضاء وإدارات السجون وغيرها من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني. ودعت البعثة إلى توقيع أمر حكومي لإنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لإعطاء قوة دفع لمشروع القانون المتعلق بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان. ودعت أيضا إلى وقف عقوبة الإعدام على ضوء شنق اثنين من المحكوم عليهم بالإعدام في السجن المركزي بجوبا في ٢٨ آب/أغسطس.

٥٥ - ونشرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان نسخة عام ٢٠١١ من تقريرها السنوي في ٩ آب/أغسطس بفضل استمرار الدعم التقني المقدم من البعثة. وفضلا عن ذلك، فقد أُطلق منتدى حقوق الإنسان في ١٤ آب/أغسطس، وتشترك في رئاسته اللجنة وممثل عن منظمات المجتمع المدني، وذلك بدعم من البعثة، وضم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لتحديد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان واقتراح سبل لمعالجتها.

٥٦ - ويمثل التصدي لحالات الاحتجاز التعسفي المطول إحدى أولويات البعثة. وتم الإبلاغ عن حوادث تحرش وتخويف فردية استهدفت صحفيين، ورعايا أجانب، وأعضاء أحزاب سياسية معارضة، ومدافعين عن حقوق الإنسان، أدت في بعض الأحيان إلى قيام الأجهزة الأمنية الوطنية باحتجازهم بشكل تعسفي. وازداد كذلك تعقّد هذه المسألة بسبب عدم توافر خيارات المعونة القانونية للمُدعى عليهم، وبسبب القبض على أشخاص دون مستندات ملائمة، أو القبض عليهم بسبب حوادث لا ينبغي أن تُعتبر جرائم. وتعزى هذه المشاكل إلى عدم توافر الرقابة والمساءلة في صفوف قوات وأجهزة الأمن، وإلى محدودية الموارد المتاحة، وعدم تدريب الموظفين بالقدر الكافي، وعدم فعالية إمكانات التحقيق، مما يؤدي إلى بروز مشاكل على مستوى التنسيق بين مختلف المؤسسات العدلية. وتتجاوز البعثة بنشاط مع السلطات الحكومية المعنية للحد من ظاهرة الاحتجاز التعسفي، وقد أقامت وزارة العدل منتدى يضم جميع المؤسسات الحكومية المختصة لاتخاذ تدابير متسقة لوضع حد للاعتقالات والاحتجازات التعسفية وغير القانونية ولتعزيز الفرص المتاحة للجوء إلى القضاء.

٥٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البعثة مذكرة شفوية من الحكومة أمرت فيها بأن يغادر موظفان يعملان في مجال حقوق الإنسان البلد في غضون ٤٨ ساعة. وعقب تدخل ممثلي الخاصة، عدّلت الحكومة موقفها في اليوم التالي وأصدرت مذكرة شفوية أخرى أبلغت فيها البعثة بأن التوجيه لم يعد ينطبق على أحد الموظفين. ورغم احتجاجات البعثة، لم يُلغ الأمر فيما يتعلق بالموظف الآخر. وقد نُقل الموظف مؤقتاً ضمن منطقة البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٨ - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظراً إلى تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود مع السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإلى الانخفاض الكبير في موارد الحكومة بسبب توقف إنتاج النفط، أصبح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يركز على مشروع تجربي واحد لفائدة ٥٠٠ من المقاتلين السابقين في منشأة انتقالية في مابل، بولاية غرب بحر الغزال. ومع أن المنشأة لم تبدأ العمل بعد، فقد تم تحديد حجم الحالات التي سيُعنَى بها هذا المشروع التجريبي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ الرئيس مجلس مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يرأسه نائب الرئيس. وسيحدد المجلس التوجّه الاستراتيجي العام لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن المتوقع أن يكون أول قرار يتخذه هو الإعلان عن موعد جديد لانطلاق المشروع التجريبي الذي كان يرتقب أن يبدأ

في تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الاجتماع التقني بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي استضافه الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر، أكد نائب الرئيس التزام الحكومة بتوفير ٦٤ في المائة من الميزانية الإجمالية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تبلغ ١,٢ بليون دولار. ولكن عنصر إعادة الإدماج سيتطلب تبرعات مالية من المانحين.

إصلاح قطاع الأمن

٥٩ - في ١٧ أيلول/سبتمبر، أطلقت الحكومة عملية صياغة سياسة الأمن القومي التي تتضمن إجراء مشاورات في جميع الولايات. وساهمت البعثة في تدريب لجنة الصياغة، وهي تواصل تقديم المساعدة على تطوير المؤسسات والسياسات الأمنية الوطنية. وتقدم المشورة التقنية إلى ست من لجان أمن الولايات وتقدم الدعم أيضا إلى الجهات المسؤولة عن ممارسة الرقابة على قطاع الأمن في جنوب السودان من خلال تيسير عقد الاجتماع الثاني لأعضاء آلية تنسيق الرقابة في جنوب السودان. وتم تقديم الدعم التقني إلى عملية التخطيط الهادفة لتنفيذ التشريعات المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم والتدريب التقنيين إلى الفريق العامل المعني بإدارة مخزونات الأسلحة لزيادة تأمين مواقع تخزين الأسلحة. وقدمت البعثة المساعدة أيضا إلى مديرية الشؤون القانونية التابعة للشرطة الوطنية على مراجعة قانون شرطة جنوب السودان لعام ٢٠٠٩.

إجراءات مكافحة الألغام

٦٠ - قامت دائرة الأمم المتحدة المعنية بإجراءات مكافحة الألغام بتطهير ما مجموعه ١١٦,٦ هكتارا من الأراضي في ٢٠ محلية من المحليات المتضررة من الألغام في سبع ولايات، ودمرت ٢٤٧ لغما مضادا للأفراد و ١٥ لغما مضادا للدبابات، و ٢١ ١٢٦ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٢٠٥٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وتم تنظيم حملات للتوعية بمخاطر الألغام في خمس ولايات، استفاد منها نحو ٥٣ ٠٠٠ مدني، وفي نفس الوقت تواصل بذل الجهود الهادفة لتشجيع جنوب السودان على أن يصبح دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية. وستقوم دائرة الأمم المتحدة المعنية بإجراءات مكافحة الألغام وشرطة الأمم المتحدة بتدريب الوحدة التابعة للشرطة الوطنية والمكلفة بإبطال الذخائر غير المنفجرة.

تنفيذ خطة دعم بناء السلام

٦١ - من أجل الإسراع بتنفيذ أولويات الإنجاز الـ ١٥ والأولويات الرئيسية الأخرى لخطة دعم بناء السلام، تعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على وضع مشاريع لتنفيذ أجزاء

من هذه الخطة التي تتطلب توفير ٣٠٠ مليون دولار. وهما يعتزمان الحصول على الأموال من مصادر مختلفة، بما في ذلك من صندوق بناء السلام.

سابعاً - الوضع الإنساني والإنعاش والعودة والتنمية

٦٢ - أدى انعدام الأمن الغذائي، ووصول المزيد من اللاجئين من السودان، والفيضانات الموسمية، والتزوح الداخلي إلى استمرار التحديات الإنسانية التي يواجهها جنوب السودان. وفي شهر أيلول/سبتمبر، كان حوالي ٢,٥ مليون شخص يتلقون مساعدات غذائية أو مساعدات على كسب الرزق، ويمثل هذا العدد أكثر من ضعف التقديرات الأصلية.

٦٣ - ولجأ ما يزيد على ١٧٥ ٠٠٠ شخص من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان إلى ولايتي أعالي النيل والوحدة. وقامت الوكالات الإنسانية بزيادة جهودها للتصدي لسوء التغذية وتفشي الأمراض في مخيمات اللاجئين رغم تنامي التحديات اللوجستية خلال موسم الأمطار. وفي آب/أغسطس، أكدت وزارة الصحة تفشي فيروس التهاب الكبد من الفئة هاء في مخيمات ولاية أعالي النيل. وحتى ٢٥ أيلول/سبتمبر، توفي ٢٠ شخصا من جراء هذا المرض. إلا أن انتشار هذا الوباء أصبح الآن تحت السيطرة.

٦٤ - ويمثل القرب من الحدود المضطربة بين جنوب السودان والسودان خطراً على سلامة اللاجئين ويشكل تهديداً لأمن مواقع اللاجئين المدنيين هذه. وإلى جانب الدعوة إلى نقل اللاجئين إلى مواقع بديلة، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم لأكثر من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ في منطقة ييدا وتقديم البعثة الدعم لتعزيز نظم إدارة المستوطنات؛ ويشمل هذا الدعم تحسين خدمات الشرطة المحلية، وتعزيز بسط سلطة الدولة، والقيام بدوريات بمشاركة مدنيين، وتدريب الشرطة.

٦٥ - أما معظم الأشخاص الذين فروا، في أيار/مايو ٢٠١١، من القتال الدائر في منطقة أبيي المتنازع عليها والبالغ عددهم ١١٠ ٠٠٠ شخص، فما زالوا مشردين ومعتمدين على المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تضرر نصف الحليات في جنوب السودان من جراء فيضانات عام ٢٠١٢. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، تضرر ٢٥٩ ٠٠٠ شخص من جراء الفيضانات الموسمية وكانت ولاية جونقلي أشد الولايات تضرراً.

٦٦ - وإضافة إلى ما يواجهه تقديم المساعدة الإنسانية من تحديات لوجستية كبيرة، أبلغت المنظمات الإنسانية عن ٢٦ حادثة تدخلت فيها القوات المسلحة وسلطات أخرى في جهود الإغاثة التي تبذلها. وقد أثار منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية المسألة مع السلطات.

٦٧ - ولضمان استمرار تقديم الدعم لأهم الأولويات في خطة تنمية جنوب السودان خلال فترة التقشف، أطلقت الحكومة عملية تركز على "المهام الأساسية في ظل التقشف". وتم تحديد مجالات التركيز وترتيبها حسب أولويتها بما يتماشى مع الأركان الأربعة للخطة. والغرض من ترتيب تلك المجالات حسب الأولوية هو توجيه الإنفاق الوطني والمساعدة المقدمة من المانحين طوال ما تبقى من فترة التقشف، وذلك ضمانا لاستمرار الحكومة في أداء مهامها دون تقويض التقدم المحرز في جهود بناء الدولة.

٦٨ - وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، أشارت التقديرات إلى أن ١٢٥ ٠٠٠ من مواطني جنوب السودان قد عادوا، معظمهم من السودان. وبات المركز القانوني لرعايا جنوب السودان المقيمين في السودان أكثر وضوحا بعد التوقيع، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، على اتفاق بشأن وضع الرعايا. غير أن عودة الأفراد طوعا إلى جنوب السودان بأمان وكرامة أصبح أمرا لا ينفك يزداد صعوبة بعد توقف عمليات الإعادة التي تنظمها الحكومة. ومن شأن تنفيذ اتفاق ٢٧ أيلول/سبتمبر أن ييسر عودة هؤلاء الأفراد.

٦٩ - وأضحت الرنك، وهي نقطة الدخول الرئيسية للعائدين، محتقنا بسبب حركة السفر إلى داخل البلد نتيجة للأمطار الموسمية والافتقار إلى وسائل النقل. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، كان هناك ٣١٤ ١٤ فرداً تقطعت بهم السبل في أحد مواقع العبور الأربعة الموجودة في الرنك في ظل أحوال معيشية متدهورة. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخدمات الإنسانية الأساسية لمن تقطعت بهم السبل. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لنقل ٣ ٢٤١ عائدا وأمتعتهم من الرنك إلى جوبا. وسافر ما مجموعه ٦٨٧ ٢٣ عائدا إلى وجهتهم النهائية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نقلت المنظمة الدولية للهجرة ٣٨٦ ٦ منهم. ولا يزال من الضروري توفير سبل العيش المستدامة لهؤلاء العائدين بما يتيح اندماجهم بطريقة سلسة في أماكن إقامتهم الأصلية.

ثامنا - المسائل الشاملة في البعثة

٧٠ - الإعلام - اضطلعت البعثة بأنشطة واسعة النطاق، في الولايات العشر جميعها، لإذكاء الوعي بولايتها. كما وجهت انتباه وسائل الإعلام إلى ما تقوم به من مهام في مجالي حفظ السلام وحماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود مكثفة للارتقاء بشبكة مرايا الإذاعية وتوسيع نطاقها لتصل إلى المزيد من المجتمعات المحلية.

٧١ - تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع - وفرت البعثة للموظفين الوطنيين مزيداً من فرص التعلم والتطور. وحتى الآن، تلقى ما يربو على ٧٠٠ موظف تدريباً في مجالات التنظيم والإدارة والقيادة وغيرها من المواضيع التقنية والفنية. وقد شارك ٤٠٠ منهم في برامج تأهيل نظمتها مؤسسات إقليمية.

٧٢ - السلوك والانضباط - كثفت البعثة ما تبذله من أنشطة وقائية من خلال تنظيم دورات لتدريب الموظفين وإحاطات لتجديد معلوماتهم عن معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وجرى أيضاً تعزيز أنشطة رصد الامتثال لنشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (ST/SGB/2003/13) ولمدونة قواعد السلوك التي وضعتها البعثة، مع القيام في الوقت نفسه بزيادة أنشطة توعية السكان المحليين والتواصل معهم بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٣ - المرأة والسلام والأمن - واصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من خلال أنشطة التوعية والتدريب الموجهة لفائدة الموظفين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني، ومشاركة المرأة في العمليات السياسية. وقد تعاونت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تموز/يوليه وآب/أغسطس، على توفير التوجيه بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني للمديرين العامين والمديرين العاملين في وزارات الولايات والوزارات الوطنية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر شاركت ممثلي الخاصة في مؤتمر القيادات النسائية في جنوب السودان حول موضوع إشراك المرأة في حل النزاع وبناء السلام. وفي أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تسع ولايات، منتديات مفتوحة عن السلام، وذلك احتفالاً بالذكرى الثانية عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي أثناء تلك المنتديات، دعا المشاركون حكومات الولايات إلى سن قوانين بشأن العنف الجنساني والجنسي. هذا وقد تلقى ما يربو على ٤٠٠ فرد من أفراد البعثة تدريباً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٧٤ - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - خرّجت البعثة ٣٤ مستشاراً و ٣٣ داعية تغيير تتمثل مهمتهم في تقديم المشورة وإذكاء الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب السودان. واستفاد ٩ ٥٢٥ من الجنود والمدنيين من خدمات المشورة والاختبار الطوعية السرية. كما واصلت البعثة توعية أفرادها وتقديم المشورة لهم. واستُحدث، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج مشترك

لتقديم الدعم فيما يتعلق بالإيدز الغرض منه تقديم دعم منسق للجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للإيدز وبناء قدرات الحكومة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١).

٧٥ - **أمن الموظفين** - أدى اضطراب الحالة الأمنية في المناطق الحدودية الشمالية وتزايد أنشطة جماعات الميليشيات المتمردة في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل، إلى خلق بيئة عمل محفوفة بالمخاطر بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وتأثرت عمليات الأمم المتحدة من جراء التهديد غير المباشر المتمثل في نيران الأسلحة؛ وإطلاق النيران أحيانا على الطائرات التابعة للأمم المتحدة؛ وخطر الاعتقال والاحتجاز عند العمل في المناطق الحدودية والتدخل في إيصال المساعدة الإنسانية. ونظرا إلى زيادة أنشطة الميليشيات المتمردة، أوقفت البعثة إفاد الأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة إلى ليكونقول حتى تتحسن الحالة الأمنية. وشهدت حوبا ورمبيك وملكال تزايد أعمال السطو المسلح العنيفة المرتكبة في وضح النهار التي أثرت بدورها على موظفي الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، شكلت التقارير التي وردت من سلطات جنوب السودان والتي أفادت بتحليق طائرات بيضاء اللون مجهولة الهوية شبيهة بالطائرات التابعة للأمم المتحدة في المجال الجوي لجنوب السودان فوق ولايات الوحدة وأعالي النيل وواراب، خطرا على طائرات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وقد أُنخذت تدابير لتحسين التنسيق مع القوات المسلحة والسلطات المعنية بالطيران المدني فيما يتعلق بجميع الرحلات الجوية التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وظلت التنبؤات الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر سارية في جميع المجالات المذكورة أعلاه كما وضعت خطط للاستجابة في حالات الطوارئ.

تاسعا - الملاحظات

٧٦ - لقد أثلجت صدري الاتفاقات المبرمة في أديس أبابا في ٢٧ أيلول/سبتمبر بين جنوب السودان والسودان. وإذا ما نفذ كلا البلدين تلك الاتفاقات بحسن نية، فمن شأنها أن تجعل من الممكن بناء علاقات سلمية يستفيد منها الطرفان وأن تتيح لحكومي البلدين إعطاء الأولوية الكاملة لبناء دولتين قابلتين للحياة متمتعين بالاستقرار تخدمان مصالح شعبيهما. لذا، فإنني أدعو قيادتي البلدين إلى تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا تاما وإلى التوصل سريعا إلى تسوية لجميع المسائل العالقة.

٧٧ - وعند استئناف إنتاج النفط وتحقيق الاستقرار في العلاقات مع السودان، ستتحسن فرص بناء اقتصاد مستقر، وسيكون جنوب السودان في موقع يتيح له استئناف مساره المؤدي إلى وضع جدول أعمال لبناء السلام وتحقيق التنمية، بما يشمل إحراز تقدم في ترسيخ سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء قدرات

مؤسسات الدولة الرئيسية، والشروع في عملية تنقيح الدستور بما يفضي إلى وضع إطار لحوار سياسي شفاف.

٧٨ - ومما يثلج صدري ما لاحظته من انخفاض ملحوظ في تأثير أعمال العنف الواسعة النطاق في جنوب السودان وعدد ما ينجم عنها من خسائر في صفوف المدنيين، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. غير أن خطر تصاعد أعمال العنف مجددا في ولاية جونقلي على وجه الخصوص، على النحو المذكور سابقا في هذا التقرير، لا يزال مرتفعا بشدة. وإنني أدعو الحكومة إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات لتوسيع نطاق وجود أجهزتها الأمنية والمعنية بإنفاذ القانون ولمواصلة تعزيز إعمال حقوق الإنسان وحمايتها من قبل قوات الأمن التابعة لها من أجل المضي قدما في توطيد السلام والاستقرار في البلد.

٧٩ - وما زال القلق يساورني إزاء أنشطة جماعات الميليشيات المتمردة التي لا تنفك تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الدولة الجديدة، ولا سيما في ولاية جونقلي. فاستخدام الجماعات المسلحة العنف لتحقيق أهدافها لن يفضي إلى نيل دعم المجتمع الدولي. وينبغي أن تعمل هذه الجماعات مع الحكومة في إطار قوانين البلد لمعالجة أي مظالم قد تكون لديها. وإنني أدعو شباب جنوب السودان إلى التعاون مع زعماء القبائل والسلطات المحلية، والنأي بأنفسهم عن جميع المتمردين، وتجنب العنف المسلح، والمشاركة الكاملة في عملية نزع السلاح، والعمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم. أما الحكومة، فيجب عليها الاستمرار في تحديد مظالم المجتمعات المحلية كافة ومعالجتها، ودعم المصالحة بينها عن طريق تخصيص الموارد الكافية وإعادة بناء شعور تلك المجتمعات بالثقة في المؤسسات الوطنية من خلال تنفيذ عمليات سياسية وقضائية تتسم بالمصداقية. وإنني أحث المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم مساعدته الكاملة لهذه الجهود.

٨٠ - وسيكون من الضروري خلال السنة الثانية من الاستقلال تقديم مزيد من الدعم لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية الرئيسية في المجالات البالغة الأهمية. وإنني أدعو المانحين إلى مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد. ولقد برهنت المجالس التشريعية على الصعيدين الوطني وصعيد الولايات على قدرتها الجديرة بالثناء على التداول الحر المتسم بالمصداقية بشأن القضايا الوطنية وممارسة مهامها الرقابية. وسيؤدي تعزيز هذه المؤسسات وغيرها إلى إيجاد الإطار اللازم لازدهار الحكم الديمقراطي. وقد أدى مكتب المراجع العام للحسابات مهامه بذات الأسلوب المثالي والمهني كما يتضح من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة مؤخرا.

٨١ - أما على صعيد قطاع الأمن، فإنني أرحب بإطلاق عملية وضع سياسة الأمن الوطني. ففي السنة الثانية للاستقلال، ينبغي قطع أشواط إضافية في قطاعي الأمن وسيادة القانون، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الحجم المناسب للقوات المسلحة وإصلاحها من خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن تتحمل المؤسسات الوطنية مسؤولية أكبر عن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وحمايتهم وإعمالها، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وإنني أثني أيضا على ما بذلته الحكومة مؤخرا من جهود لتحقيق الاتساق في عمل مؤسسات الدولة المعنية بغية تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء ومعالجة مشكلة حالات الاعتقال والاحتجاز المطولة وغير القانونية والتعسفية.

٨٢ - ويبدل جنوب السودان قصارى جهده للحفاظ على بيئة أمنية واقتصادية وسياسية مستقرة والتصدي للأعمال العدائية في البلد، في سياق استئناف شديد للأموال العامة وميزانية تقشفية. وقد تمكّن، حتى الآن، من الحفاظ على الوظائف الحكومية الهامة والاحتفاظ بمناخ سياسي يسمح بحوار سياسي قوي بشأن المسائل الوطنية الرئيسية. غير أنه من المرجح أن يواجه البلد في مطلع عام ٢٠١٣ فجوة كبيرة في الدخل. وستستمر الحالة الاقتصادية الحرجة حتى الربع الأول من عام ٢٠١٣ على أقل تقدير، ما لم يمر التوصل إلى بدائل.

٨٣ - ورغم أن التطورات الإيجابية المذكورة أعلاه تبعث على تفاؤل مشوب بالحذر، فهناك العديد من العوامل السلبية التي تنطوي على احتمال إحداث انتكاسات خطيرة. وتشمل تلك العوامل، عدم الإحساس بالضرورة الملحة، مقترنا بمحدودية القدرات، في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمسائل الوطنية الرئيسية، كما يتبين من التأخر في إدارة الاقتصاد بحزم وإصلاح القطاع العام، وتفعيل لجنة مراجعة الدستور ولجنة التحقيقات في جونقلي واللجنة الوطنية للانتخابات. وتتضمن مصادر القلق الكبير عدم وجود خطط طويلة الأجل لرأب شقوق الصدع التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، مثل الأراضي والمسائل الإثنية وخطر حدوث مزيد من التدهور في ولاية جونقلي وشح فرص العمل المتاحة للشباب، إضافة إلى فرص إيجاد سبل عيش بديلة بالنسبة للجنود الذين سيجري تسريحهم، وتزايد الشعور بالاستياء إزاء العدد الكبير من العمال الأجانب والمهاجرين.

٨٤ - والمسائل العالقة فيما يخص الحدود مع السودان، بما فيها ردود الفعل القوية التي شهدتها ولاية شمال بحر الغزال حيال الاتفاق الذي أبرم مع السودان على منطقة "الأربعة عشر ميلاً"^(١)، تنذر باحتمال نشوء بؤر توتر قد تؤدي إلى عرقلة تطبيع العلاقات بين البلدين. ولا بد من توخي الحيلة في التعامل مع هذه المسائل الشائكة المحتملة.

٨٥ - وفي الوقت الذي ترافق فيه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري جنوب السودان في العام الثاني لاستقلاله، يُتوقع من المنظمة إظهار نتائج ملموسة لوجودها في البلد. لذا، من الأهمية بمكان إتاحة الموارد التي تحتاج إليها كافة الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها تنفيذاً فعالاً. وقدرة البعثة على التحرك بسرعة، وعلى نشر ودعم القوات في المواقع الحساسة للتصدي للأخطار التي تثير بالمدنيين، ما زال يقوضها النقص المستمر في الطائرات العمودية العسكرية المخصصة لأغراض الخدمات. وقد أبرزت العمليات التي جرت في ولاية جونقلي في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر مدى الحاجة إلى الطائرات العمودية العسكرية، إضافة إلى قيمة وسائل النقل النهري. وسوف أزود المجلس بانتظام بما يطرأ من مستجدات على تنفيذ النهج الرامي إلى تزويد البعثة تدريجياً بوسائل النقل النهري، على النحو السالف الذكر في الفقرتين ٤٠ و ٤١ من هذا التقرير.

٨٦ - ويؤسفني بالغ الأسف طرد أحد موظفي حقوق الإنسان بالبعثة من جانب واحد، وهو أمر لا مبرر له ويعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاق مركز القوات الذي أبرمته الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان. ويعد رصد حقوق الإنسان والتحرري فيها والإبلاغ عنها عنصراً أساسياً من عناصر ولاية البعثة ويجب على الحكومة حمايته ودعمه. ويحدوني الأمل ألا يعني هذا الطرد تدهوراً في العلاقات الجيدة التي أقامتتها الحكومة والأمم المتحدة حتى الآن. ونظراً إلى أنه يلزم أن يظل احترام حقوق الإنسان عنصراً محورياً في بناء الدولة الجديدة، فينبغي للحكومة أن تضمن تمكّن مناصري حقوق الإنسان الوطنيين والدوليين، على حد سواء، من العمل في بيئة خالية من التهريب.

(١) بينما قبل جنوب السودان بالخريطة التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لإجراء مفاوضات فيما يتعلق بفصل القوات المسلحة لجنوب السودان والسودان، فقد رفض السودان أن تتضمن الخريطة شريط أرض، يبلغ عرضه نحو ١٤ ميلاً، في جانب جنوب السودان من الخط الإداري المؤقت للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وقد احتج السودان بأن شريط الأرض يقع ضمن حدوده لعام ١٩٥٦، التاريخ الذي أصبح فيه دولة مستقلة. وقد وضع الاتحاد الأفريقي المنطقة تحت الخط الإداري المؤقت للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، ومن ثم ليس في السودان، لجرد تجسيد أن جنوب السودان كان يسيطر على المنطقة في الوقت الذي أصدرت فيه الخريطة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٨٧ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لتفاني ممثلي الخاصة ، هيلدا فرايورد جونسون، وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين العاملين في البعثة. وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة القطري برمته وشركائه في جنوب السودان، وكذلك الدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة.

